منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 17/3854/2016
16 أبريل/ نيسان 2016

الكويت: أطلقوا سراح مسلّم البراك وجميع سجناء الرأي الآخرين

بيان يتلوه على الحضور محمد الحميدي، رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بتاريخ 16 أبريل/ نيسان 2016 في الكويت

الأصدقاء الأعزاء،،،

نضم صوتنا إليكم اليوم للمطالبة بإخلاء سبيل مسلم البراك فوراً، ودون شرط أو قيد، بمناسبة حلول الذكرى السنوية الثالثة لصدور حكم المحكمة الجنائية بإدانته. وتعتبر منظمة العفو الدولية مسلم البراك أحد سجناء الرأي ممن زُج بهم في السجن لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي.

لقد شوه سجن مسلم البراك، والتدهور العام في احترام حرية التعبير في السنوات الأخيرة، سجل الكويت في التسامح النسبي بالمنطقة. وهي التي اكتسبت، منذ ستينيات القرن الماضي، سمعة البلد الذي منح مواطنيه هامش حريات سياسية أكبر من نظرائهم في باقي بلدان المنطقة. ولطالما ظل المعلقون والصحفيون والناشطون السياسيون والحقوقيون في الكويت قادرين عموماً على العمل والتحرك بهامش من الحرية إذا ما قورن بذاك الممنوح لنظرائهم في البلدان المجاورة؛ ولطالما ظل

المواطنون بشكل عام يتمتعون بحرية التعبير والكتابة والتعليق وانتقاد الحكومة، وغير ذلك من المجالات الأخرى في المجتمع، دون خوف من التعرض للاعتقال.

واعتباراً من 2011، وفي وجه تزايد الانتقادات والسياق الإقليمي المتقلب في المنطقة، ما انفكت السلطات تطبق سلسلة من الخطوات والإجراءات التي أدت إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان بشكل خطير، وكان الحق في حرية التعبير عن الرأي من بين أهم ضحايا تلك الإجراءات.

ولجأت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى استغلال شبكة من القوانين القائمة، وأخرى سنتها حديثاً؛ بغية استهداف منتقديها والمدافعين عن حقوق الإنسان ومعارضيها السياسيين، وبعض المعلقين في البلاد. واستعانت السلطات بقانون الجنسية في البلاد من أجل تجريد بعض منتقديها من جنسيتهم. ولعل تلك الإجراءات ترسل بإشارات تحذيرية مرعبة للآخرين كي يتوجسوا خيفةً من تبعات انتقاد السلطات علناً.

وكان مسلّم البراك أحد هؤلاء الأشخاص؛ فلطالما دأب على التعبير عن انتقاده لغياب الشفافية في الحكومة ووجه سهام النقد لسلك القضاء.

وأُلقي القبض على البراك، أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2012، عقب إلقاء خطاب أمام جمع من الناس في ميدان الإرادة. وشن هجوماً لاذعاً على الحكومة جراء ما أسماه "بتبديد الوقت وهدر الموارد". وناشد أمير البلاد قائلاً: "صاحب السمو، باسم الأمة لن نسمح لك بأن تحكم بشكل استبدادي" وأضاف البراك قائلاً: "كيف تريد أن يذكرك التاريخ؟ هل تريد أن يُقال إن قادة الرأي قد حُبسوا في عهد الشيخ صباح الأحمد؟[1]

[1] انظر "خطاب "كفى كلاما فارغا: الخطاب الذي سُجن مسلم البراك بسببه/ صاحب السمو لن نسمح لك" الخطاب الكامل (مترجم من العربية) ونُشر على موقع يوتيوب بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 (الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=n7nnFUOEmBY). وقال مسلنم عند الساعة 9:50: صاحب السمو باسم الأمة لن نسمح لك بأن تحكم بشكل استبدادي" وعند الساعة 22:47: "صاحب السمو كيف تريد أن يذكرك التاريخ؟ هل تريد أن يذكر أن قادة الرأي قد حُبسوا في عهد الشيخ صباح الأحمد؟"

ويُعد تجريم مثل هذا الانتقاد أمراً مجانباً للصواب، فممارسة الحق في حرية التعبير، والمكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر الكويت ملزمة به، يحمي الخطاب الذي قد تعتبره الكويت أمراً مسيئاً. ففي مايو/ أيار 2015، وعقب معركة قانونية طويلة، أيدت محكمة التمييز، على الرغم من ذلك كله، الحكم بإدانة البراك وحبسه سنتين بتهمة "سب الذات الأميرية" عملاً بأحكام المادة 25 من قانون العقوبات. ولا زال البراك حبيس السجن منذ يونيو/ حزيران 2015.

أيها الأصدقاء الأعزاء! ثمة العشرات من القضايا الأخرى التي تم تحريكها ضد مسلم البراك. فلقد أعلنت المحكمة الجنائية، قبل ثلاثة أيام فقط، أن مسلم البراك سوف يواجه حكماً آخر. في وقت ما من عام 2014، كان يواجه ما لا يقل عن 94 قضية منفصلة [2] ويهدف العدد الكبير من الملاحقات القضائية بحق البراك إلى مضايقته وتخويفه ومعاقبته على انتقاده للحكومة والقضاة؛ وبغية ثني النقاد الآخرين عن التعبير عن آرائهم. ويندرج في باب الترهيب والتخويف أيضاً قيام الحكومة باتهام وإدانة 67 شخصاً رددوا مقتطفات من خطاب البراك في أكتوبر/ تشرين الأول 2012، وهي ممارسة تنال من الحقوق الأساسية في الكويت.

ومعلومٌ أن حرية التعبير عن الرأي تشكل العمود الفقري للكثير من حقوق الإنسان الأخرى، فهي حرية ضمنت لنا القيام بمحاسبة الحكومة والمسؤولين، وإثارة بواعث القلق بشأن إدارة العملية القضائية، والمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي في الكويت، من أمثال: عبد الله فيروز وأحمد الدامخي، وإياد خالد الحربي، وحمد النقي، وغيرهم من السجناء في مختلف أنحاء العالم.

كما تتيح حرية التعبير لنا مناشدة الحكومة الكويتية بأن تنشئ آلية مستقلة للنظر في طلبات فئة البدون بشأن الحصول على الجنسية الكويتية، مع ضمان الحق في الطعن في قراراتها، وانتقاد مسألة سحب الجنسية من المواطنين الكويتيين، وإثارة قضية حقوق المرأة والطفل، والعمال الوافدين، وانتقاد استخدام القانون الجديد لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وغيره من القوانين التي تقييد، بصورة تعسفية، حرية التعبير عن الرأي والمعارضة، وبروز خطاب شرعنة المعاملة السيئة على نحو مثير للقلق.

أيها الأصدقاء، تقف الكويت الآن على مفترق طرق. ولم يفت الأوان على وقف اتجاه تدهور أوضاع حقوق الإنسان المستمر منذ عام 2011.

---

[2] في مقابلة لمنظمة العفو الدولية مع مسلم البراك، والعديد من محاميه، 10 إبريل/نيسان 2014.

ونهيب بالسلطات كي توقف الانزلاق نحو نهج من القمع الشامل للتعبير السلمي عن الرأي والحقوق الأخرى. ونناشد الجهات الدولية الفاعلة، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بصفتهما من أهم حلفاء الكويت، أن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز الإصلاح في مجال حقوق الإنسان في الكويت، والمساعدة على منع الانزلاق نحو ممارسات قمعية أكثر عمقاً.

نقف معكم اليوم تضامناً مع مسلّم البراك، ونناشد الحكومة الكويتية أن تخلي سبيله، وتسقط جميع التهم المنسوبة إليه في سياق ممارسته السلمية لحقه المتعلق بحرية التعبير عن الرأي.

ونهيب بالسلطات أن تحترم وتوفر الحماية لحرية التعبير، وأن تتعاون مع البرلمان والمجتمع المدني لضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان في الكويت

وثيقة للتداول العام

****

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال مع المكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن على رقم الهاتف التالي: 5566 7413 20 44+ ، أو مراسلته على عنوان البريد الإلكتروني: press@amnesty.org

الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدلية،

1 Easton St., London WC1X 0DW, UK www.amnesty.org